

مفهوم الأمن الدولي في منظور العلاقات الدولية -عرض وتقدير-

علي سجع علي¹، خالد المصري

¹ طالب في مرحلة الدكتوراه جامعة دمشق- كلية العلوم السياسية- قسم العلاقات الدولية.

هاتف: alisjeaali@gmail.com

الملخص:

احتلت الدراسات الأمنية أهمية كبيرة في كتابات واهتمامات دارسي العلاقات الدولية، وجاءت هذه الأهمية من مستويين، الأول أكاديمي من خلال محورية قضية الأمن في دراسات المقاريات الوضعية وما بعد الوضعية في العلاقات الدولية، والثاني تطبيقي من خلال إدراك الدول لبيتها الأمنية في النظام الدولي، وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل مفهوم الأمن، ومناقشة مستوياته، والكشف عن الجدل الذي أثاره هذا المفهوم بين التيارات المختلفة في العلاقات الدولية، من خلال التعرف على رؤية التيارات الوضعية وما بعد الوضعية بشأن هذا المفهوم.

تاريخ الإيداع: 2022/10/13

تاريخ النشر: 2023/4/18



حقوق النشر: جامعة دمشق - سوريا،

يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر

CC BY-NC-SA بموجب

الكلمات المفتاحية: الأمن، النظريات الوضعية في العلاقات الدولية، النظريات ما بعد الوضعية في العلاقات الدولية.

The concept of international security in the perspective of international relations -View and Evaluate-

Ali Sajie Ali, Khaled Al-Masry.

PhD student. Damascus University - Faculty of Political Science - Department of International Relations.
, Email: alisjeaali@gmail.com

Abstract:

Received: 13/10/2022

Accepted: 18/1/2023



Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright

under
ACC BY- NC-SA

Security studies occupied great importance in the writings and interests of students of international relations, and this importance came from two levels. The research paper aims to analyze the concept of security, discuss its levels, and reveal the controversy raised by this concept between different currents in international relations, by identifying the vision of positivist and post-positivist currents regarding this concept

Key Words: Security, Positivist Theories In International Relations, Post-Positivist Theories In International Relations.

أولاً: المقدمة:

مع نهاية الحرب الباردة بربور العديد من التغيرات والتحولات على الساحة الدولية اتسمت بالتسارع والجذرية، ونشأ نظام دولي جديد قائم على الأحادية القطبية، خلال الحرب الباردة بربور قوتان متصارعن (المعسكر الشرقي متمثل بالاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي متمثل بالولايات المتحدة الأمريكية)، وأثرت هاتان القوتان في مسار العلاقات الدولية لأكثر من أربعين عاماً، وقد تمثل الهدف الاستراتيجي لكلا القوتان في حماية أنفسهما الممتد حول العالم من أي تهديد، إلا أن نهاية الحرب الباردة أجبرت كلا القوتين على إدخال تغيرات في تصوراتهما الأمنية والإستراتيجية، ورافق هذا الحجم من التحولات والتحديات محاولة تيارات التفكير في العلاقات الدولية البحث عن آليات تطورية جديدة قادرة على استيعاب تعقد التحولات الدولية، ومحاولات إيجاد مفاهيم جديدة قابلة للتكييف مع التحولات العميقية في المشهد الدولي، وأيضا تصميم مقاربات نظرية لها المقدرة على استئصال التحول في المفاهيم القائمة كالقوة والأمن وال الحرب والتهديد والصراع وغيرها من المصطلحات والمفاهيم التي شكلت لغة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وتعتبر قضية الأمن الدولي "INTERNATIONAL SECURITY" قضية مركبة في برامج بحث الأطر النظرية التقليدية وحتى المعاصرة ، فهو إحدى المسائل المعقّدة التي عكّف دارسو السياسة الدولية على البحث في مدى إمكانية تحقيقها وتطويرها.

لقد سيطر المنظور الواقعي إبان الحرب الباردة على حقل العلاقات الدولية وخاصةً بما يتعلق بقضايا الأمن، وعندت الواقعية على تعريف الدراسات الأمنية تعريفاً ضيقاً من خلال التركيز على قضايا الأمن العسكري واستعمال الدولة للقوة لمواجهة الأخطار، إلى جانب محورية أمن الدولة بإعتبارها المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، والأمن الوطني بإعتباره التصور الأمثل للأمن لتكيفه مع التهديدات الأمنية في ظل نظام ثانوي القطبية، كما بربور أفكار التيار الليبرالي باتجاهاتها المختلفة التي ركزت على قضايا الديموقراطية ودور المنظمات الدولية في حفظ وصيانة الأمن الدولي، لكن مع نهاية الثمانينات ونهاية الحرب الباردة، وظهور تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة قومية (الدولة القومية)، وتحت قومية (الفرد، الجماعات)، وفوق قومية (الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية)، فسح المجال أمام ظهور تيارات جديدة كالتيار النقي والبنياني التي اعتبرت أن الواقع الاجتماعي ليس شيئاً معطى، بل يبني بالإرادة الإنسانية، ورفضت التفسيرات الوضعية لمسألة الأمن الدولي، ما يستدعي ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب التهديدات الأمنية الجديدة.

انطلاقاً مما سبق يسعى البحث لاستعراض أهم المفاهيم التي قدمها بعض دارسي موضوع الأمن في العلاقات الدولية، إلى جانب تناول مستويات الأمن وأبعاده، واستعراض وتقدير أهم الاتجاهات النظرية التقليدية والمعاصرة التي حاولت تحديد مفهوم الأمن وماهيته، ومستوياته.

ثانياً: أهمية البحث:

موضوع البحث يندرج ضمن الدراسات الأمنية التي بربور كأهم المواضيع المركزية في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، نظراً للأهمية البالغة للنقاشات التي تناولت الموضوع في محاولة لتوسيع مفهومه من الإطار العسكري الضيق إلى قضايا و مجالات متعددة (سياسية - اقتصادية - إجتماعية - ثقافية)، وتطلق أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات أهمها:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في كون موضوع الأمن الدولي يحتل أهمية كبيرة في الدراسات الأمنية وفي الأطر والمناهج النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية.
- تحاول هذه الدراسة تحليل مفهوم الأمن الدولي من خلال الوقوف عند المساهمات التظيرية لبعض الاتجاهات النظرية التي تعنى بالإهتمام بمفهوم الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته.

ثالثاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت قوى فاعلة على الساحة الدولية تحت قومية (الأفراد والجماعات والحركات الاجتماعية)، وفوق قومية (المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات)، أثرت في ظهور تهديدات أمنية ذات طبيعة خاصة يتجاوز تأثيرها الدولة القومية، وقد أفرزت هذه المرحلة الكثير من المفاهيم في الدراسات الأمنية، وأصبحت هذه المفاهيم مادةً مهمة للجدل المعرفي بين المدارس الكلاسيكية والمدارس الحديثة في ظل ما يحدث على الساحة الدولية من فوض ونزاعات تهدد أمن الفرد والجماعة، ومن هنا ظهرت الكثير من المقاربات المعرفية التي حاولت إعطاء مفهوم شامل للأمن الدولي، كونه من المفاهيم الفضفاضة التي تتطلب تفسيرات وتحليلات محددة في ظل النظام الدولي الجديد . وعليه، وفي ظل هذه المعطيات يحاول الباحث تسلیط الضوء على المشكلة الرئيسية والتي تعالج كيفية تناول المقاربات النظرية في العلاقات الدولية لقضية الأمن الدولي انطلاقاً من كونه من القضايا الإشكالية التي تتطلب تفسيرات وتحليلات معمقة في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى.

إلى أي مدى تمكن الاتجاهات النظرية التقليدية من تفسير الظاهرة الأمنية، وما هي الاتجاهات الجديدة لمراجعة مقاربة المعضلة الأمنية لما بعد الحرب الباردة؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عنها:

1. ما المقصود بمصطلح الأمن، وما هي مستوياته؟
2. كيف فسرت الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في مجال العلاقات الدولية مفهوم الأمن الدولي؟
3. ما هو المنظور الذي يقدم المقاربة الأنسب لفهم التحولات في مفهوم الأمن الدولي؟

رابعاً: فرضيات البحث:

لتذليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، سيتم صياغة الفرضيات التالية:

1. مصطلح الأمن الدولي من المصطلحات التي يصعب إيجاد إجماع حول تعريفه لما يحتويه من قيم و أبعاد ومدلولات متباينة.
2. تنوّعت المقاربات المفسّرة للأمن الدولي، ومن أهم هذه المقاربات التّنظيرية (المقاربة الواقعية، المقاربة الليبرالية، المقاربة البنائية، ومقاربة مدرسة كوبنهاغن).
3. المقاربة الواقعية هي من أكثر المقاربات التي أعطت قضية الأمن الدولي توضيحاً بتركيزها على قضايا القوة والمصلحة الوطنية ومركزيّة الدولة.

خامساً: أهداف البحث:

تهدف الدراسة الحالية إلى البحث في مفهوم الأمن وأهم مستوياته، إلى جانب تسلیط الضوء على المسار العام الذي عرفه التطور النظري للأمن الدولي، من خلال محاولة التعرف على الأطر والمرجعيات النظرية في العلاقات الدولية والتي قدمت إسهامات بارزة في دراسة مفهوم الأمن الدولي كالنظريات الواقعية والليبرالية والبنائية مع التركيز على أوجه القصور في هذه النظريات والنقاشات النابعة من اختلاف قراءات المنظرين لمفهوم الأمن الدولي.

سادساً: منهجية البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ، فإن ذلك يستدعي استخدام منهجية مركبة وفقاً لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في مطالب الدراسة:

1. المنهج التاريخي: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتنبع النظريات التي سعت لتقسيم مفهوم الأمن، وفي محاولة لتحليل مختلف السياقات التي تشكل خلاها مفهوم الأمن وتطور .

2. المنهج المقارن: الذي تبدو قيمته في استعراض النقاش المنظوري في الدراسات الأمنية بين مختلف البناءات النظريات التي تناولت قضية الأمن الدولي، ذلك أن معظم تلك البناءات النظرية تطورت استناداً إلى المحاورات الكبرى التي غالباً ما اتخذت صفة المقارنة الضمنية.

سابعاً: تقسيم الدراسة:

المطلب الأول: مفهوم الأمن ومستوياته.

أولاً: مفهوم الأمن.

ثانياً: مستويات الأمن.

المطلب الثاني: الأمن في منظور النظريات الوضعية.

أولاً: المنظور الواقعي للأمن.

ثانياً: المنظور الليبرالي للأمن.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات مابعد الوضعية.

أولاً: المنظور البنائي للأمن.

ثانياً: الأمن في منظور مدرسة كوبنهاجن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن ومستوياته.

أولاً: مفهوم الأمن.

الأمن كغيره من المفاهيم يتسم بالغموض وغياب الإجماع بين الباحثين حول تعريفه ومعناه، سواء من خلال اختلاف قراءاتهم للتحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التطورات الجديدة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، هو ما ذهب إليه روني ليشتز Ronnie D. Lipschutz في قوله: "لا يوجد فقط صراع حول الأمن بين الأمم بل أيضاً صراع بين الأمم حول مفهوم الأمن" (الموسوعة السياسية. (د. ت) ، وحسب باري بوزان Barry Buzan فإن السمة الأساسية للأمن أنه خلافي" (BALDWIN, DAVID A, January 1997, pp. 5-26: Contestabli)، ويعود ذلك برأيه إلى عدة عوامل أهمها

1. صعوبة المفهوم بحد ذاته.

2. تداخل المفهوم مع غيره من المفاهيم كمفهوم القوة، ماجعله يندمج معه، وهو ما يبرز في ارتباك بعض الباحثين في التمييز بين المفهومين.

3. مفهوم الأمن افقد معناه مع الانتقادات الموجهة للواقعية، ماجعل دارسي المجال الأمني يهملون المفهوم إلى حد ما ويركزون على انتقادات الواقعية بشكل أكبر.

4. من الناحية الممارساتية فإن صانعي القرار يستخدمون مصطلح الأمن القومي بشكل عامض، ماينعكس على دارسي موضوع الأمن بشأن مفهومه.

يعتبر باري بوزان أنه لتعريف الأمن بشكل صحيح يجب الإحاطة بثلاثة قضايا (السياق السياسي لمفهوم الأمن، والأبعاد المختلفة له، والغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية)، (خطير، نعيمة، 2018/1/1، ص ص 242-251)، وبناءً على ذلك يعرف الأمن بأنه "كيفية التخلص أو التحرر من التهديد، أما في سياق النظام الدولي فيشير الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على خصوصية هويتها وتماسكها الوظيفي". (Batistella, Dario, 2003, p 567-585).

ومن بين المفكرين الذين قدمو تعريفاً للأمن يبرز تعريف ولتر لييمان Walter Lippmann الذي اعتبر أن "الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحيه بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب بقادري وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" (بيليس، جون وسميث، ستيف، 2004، ص 414)،

يركز هذا التعريف للأمن على البعد العسكري للدولة كركيزة أساسية لمواجهة أي خطر يهدد القيم المركزية للدولة، ويؤكد هينري كيسنجر Henry Kissinger على أهمية البعد العسكري إلى لضمان أمن المجتمع والدولة، فيعرف الأمن: (أي تصرف يسعى المجتمع من خلاله لتحقيق حقه في البقاء، أما بناءً على السياسة الدولية فالأمن هو قدرة الدولة على رد أي عدوان قد ت تعرض له من قبل دولة أخرى سواء باستخدام الدفاع العسكري، أو أي أسلوب يساهم في المحافظة على تطبيق الأمن الخارجي والداخلي للدولة دون وجود أي سيطرة من دولة أخرى عليها)، (العموش،أحمد فلاح ، و الأميري، خالد علي محمد، 2020، ص ص 529-528).

أما روبرت ماكمارا يعرف الأمن بالتركيز على البعد التنموي، فبدون التنمية لا وجود للأمن والدول التي لا تنمو نمواً صحيحاً لا يمكن أن تظل آمنة فكلما زادت التنمية زاد الأمن، ويعرف الأمن بأنه ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، وليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إن الأمن هو التنمية" (د. الطنازفي، علي محمد علي، 2017، ص ص 503-558)، ماكمارا حاول إعطاء أبعاد أشمل للأمن بعيداً عن النظرة التقليدية، حيث اعتبر الأمن مرادف للتنمية في جميع مجالاتها لأنه بضمان التنمية يتحقق الاستقرار لكن دون إهمال البعد العسكري للدولة ودوره في حمايتها. ومن التعريفات الأخرى التي قدمها المفكرين للأمن يمكن إدراج التعريفات التالية (خطير، نعيمة، 2018/1/1، ص ص 244-245):

- أرنولد ولوفر Arnold Wolfers "الأمن من الناحية الموضوعية هو عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من الناحية الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".
- دومينيك دافيد Dominique David "الأمن يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمراً واقعاً".
- بوث وولر Booth Wheeler "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، وبتحقيق ذلك ينظر للأمن على أنه عملية تحرر".

وهناك العديد من التعريفات لكن أغلبها خلافي ويسقط في جوهر الطرح الواقعي، بتغييب باقي صور الحياة الاجتماعية الأشد حساسية ودقة كالاقتصاد والبيئة، واعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد الذي يجب تأمينه، من خلال ربط مفهوم الأمن في بعض التعريفات بالبعد الوطني، إلى جانب الخلاف حول موضوع حصر الأمن في الخلو من تهديد القيم الرئيسية، و إذا ما كان يجب التركيز على أمن الأفراد أو الدول أو العالم بأسره، أو على كل هذه المستويات مجتمعة.

ثانياً: مستويات الأمن.

1-الأمن القومي: يعرّف الأمن القومي تقليدياً أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية، وقد ثبت أنَّ هذه الرؤية ضيقة، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة (عبد الحفيظ، علاء، 2020، ص 5)، فمفهوم الأمن القومي يتماشى مع طبيعة واستراتيجية النظام السياسي والاجتماعي، وصولاً لتطبيق أنماط اقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية وسياسية مختلفة لتحقيق أعلى معدلات من التنمية والحماية والأمن للدولة (بنافي، ريناس، 2016).

والأمن القومي كمستوى للتحليل شأنه شأن المفهوم العام للأمن شكل موضع خلاف بين الباحثين، فمثلاً يعرّف أموس جوردن ووليم تايلور الأمن القومي بمفهومه الضيق بأنه "يشير إلى الحماية المادية الخاصة بشعب وإقليم الدولة من التهديدات الخارجية، أما مفهومه الواسع فيشير إلى ما هو أكثر من مجرد الحماية المادية لأنَّه يتضمن أيضاً حماية مصالح الدولة الاقتصادية والمعنوية والسياسية وقيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة وبقاءها"، وعرفه والتريبيمان بأنه "الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للضحية بقيمها الأساسية في سبيل تجنب الحرب، وإذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم، فامن

الدولة يساوي قوتها العسكرية وأمنها العسكري وقدرتها على مقاومة الهجوم المسلح" (عباس، علي، 2017، ص34-35)، ويعرف تريجر كرونبرغ الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية"، ويعرفه هنري كيسنجر بأنه "أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء" (عبد الحفيظ، علاء، 2020، ص6)، وانطلاقاً من الاختلاف في تناول مفهوم الأمن القومي ظهرت مدرستين مختلفتين لدراسة موضوع الأمن القومي بما (حواوسة، جمال، 2018، ص300-301):

- المدرسة الإستراتيجية: التي تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي، والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية.
- المدرسة التنموية: التي ترى أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الداخلي وإنما أيضاً على التهديد الخارجي، فالأمن هو الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها لحفظها على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية .

فالأمن القومي يشكل المستوى الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه بكل السبل بما في ذلك تنمية قدراتها العسكرية، إلى جانب دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأي صياغة لاستراتيجية وطنية تتعرض وجود نظرية تتطرق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقه، وكلما كان الأمن الداخلي مستقراً، كلما كان صناع القرار أكثر قدرة على التحرك إقليمياً ودولياً.

2-الأمن الإقليمي: يعتبر الأمن الإقليمي من أهم مستويات الأمن فلا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الدولي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية، ويعرف الأمن الإقليمي في أبسط معانيه بأنه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها البعض والذي يتعدى تحقيق أمن أي عضو خارج إطار النظام الإقليمي ، ولقد أشار "باري بوزان" إلى هذا المفهوم بمصطلح المجتمع الأمني Security complex الذي عرفه بأنه يتضمن "مجموعة من الدول ترتبط فيه إهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض" ، وقد قدم ولIAM طومسون williams Thomson تعريف الأمن الإقليمي من خلال ثلاثة عناصر (بوستي، توفيق، 2019، ص9-10):

- التقارب الجغرافي وإنظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان.
- الإعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد.
- حجم هذا الكيان، وتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية.

يقوم نظام الأمن الإقليمي على تأمين الدول الأعضاء فيه من التهديدات الداخلية والخارجية بناءً على توافق مصالح وأهداف هذه المجموعة التي غالباً تكون متقاربة جغرافياً، وتماثل التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجهها، وهو لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، بل يجمع إرادات تتعلق أساساً من مصالح ذاتية لكل دولة، وصولاً إلى تحقيق مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي (فتح النور، رحموني، د.ت، ص19)، كما يقوم على إبعاد المشاكل عن المنطقة من خلال اعتماد الطرق السلمية في حل المنازعات الإقليمية التي قد تكون منفذًا لتدخل القوى بالشؤون الداخلية للإقليم، ومن ثم تهيئة القوة اللازمة القادرة على الوقوف بوجه أي اعتماد يقع من خارج الإقليم، فهو يعتبر إجراء يتم اتخاذه ضد الدول التي تسعى لخلق التوتر في الإقليم لاستثمار ذلك لصالحها أو لصالح دول أخرى خارجة عن الإقليم، أو التي تستهدف الإقليم بعدوان عسكري (محسن، عامر، و العامري، سلمان، 2009، ص153-164)، وبذلك يكون الأمن الإقليمي سمة بارزة للنظام الدولي الحالي، انطلاقاً من القيمة الحيوية والوظيفية التي يكتسبها، فلا يمكن أن نجد منطقة في العالم تخلو من المنظومات الأمنية الإقليمية، وبذلك يكون الأمن الإقليمي مستوى تحليل أساسى في الدراسات الأمنية.

3-الأمن الدولي: أوسع مستويات الأمن وأشملها، كونه يرتبط بأمن كل دول النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المتربطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، ولتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، أهمها (حواوسة، جمال، 2018، ص306):

- نظام توازن القوى: وهو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل متعادل نسبياً، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عادها من الدول.
 - نظام الأمن الجماعي: وهو التزام كل الدول بالمشاركة ضد الدولة المعادية، وهو نظام تتحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها.
- بحسب هذا المستوى يمكن تحقيق الأمن على المستويين الإقليمي والقومي بتحقيق الأمن العالمي، انتلاقاً من اعتبار أن تهديد أمن أي دولة هو تهديد للنظام الدولي ككل، و لذلك يقوم الأمن الدولي على مجموعة من الافتراضات الأساسية، أهمها (محسن، عامر، والعامری، سلمان، 2009، ص 164):
- في حالة حصول الحرب بين دولتين فمن الضروري حدوث اتفاق بين أعضاء المجتمع الدولي حول تحديد المعادي من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لفرض ذلك النزاع قبل اتساعه.
 - جميع دول العالم ترفض وتقاوم العدوان أياً كان مصدره.
 - دول العالم متساوية في الفرص التي تمكنها من المشاركة بإمكاناتها في مواجهة العدوان.
 - توافر الإمكانيات القادرة على تحقيق ذلك الهدف.
 - منح الدولة المعادية شعوراً بعدم القدرة على مواجهة القوة العالمية، ما يمنعها من تنفيذ اعتدائها.

لقد تضاعفت أهمية الأمن الدولي في القرن العشرين بالتزامن مع الحروب التي شهدتها العالم، وأمتلاك بعض الدول للأسلحة النووية والجريثومية الكيماوية، وهو ما يفرض ضرورة وضع إجراءات أكثر فاعلية، للتقليل من حدة التوتر الدولي وتقادي الصراعات من خلال الإنفاق على ضرورة تحقيق الأمن العالمي من خلال تفعيل الأجهزة المختلفة المنظومة للأمم المتحدة.

المطلب الثاني: الأمن في منظور النظريات الوضعية.

ركز المنظور التقليدي الوضعي في العلاقات الدولية على تفسير النظريات الواقعية والليبرالية، التي حاول روادها الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن مع إدخال بعض التعديلات الشكلية على المفهوم، وفي ما يلي أبرز الأفكار التي طرحتها التيارين فيما يخص موضوع الأمن.

أولاً: المنظور الواقعي للأمن.

خلال فترة الحرب الباردة سيطرت أفكار الواقعيين على حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، وانطلقت الواقعية في أفكارها من مجموعة من افتراضات أساسية تمثلت بمايلي (المصري، خالد موسى، 2018، ص 40-41):

1- الدولة - الأمة: (Nation - state) هي الفاعل الأساسي والأهم في العلاقات الدولية، والفاعل الأخرى في النظام الدولي تؤدي دوراً ثانوياً إذا ما قورن بدور الدولة .

2- الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ: فمهما تعددت مراكز القوى ووجهات النظر داخل الدولة في النهاية تتكلم الدولة بصوت واحد، وتشكل الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

3- الدولة فاعل عقلاني: حيث توازن بين الربح والخسارة في كل تصرف تتصرف به، ودائماً تتخذ الدولة أفضل القرارات برغم وجود ما يسمى بيئة عدم الوضوح واختلاف وجهات النظر.

4- الأمن القومي والقوة السياسية والعسكرية تشكل أولويات الدولة وذلك خدمةً للمصلحة الوطنية المتمثلة بالسياسة العليا (بقاء الدولة) والسياسات الدنيا (التجارة، الاقتصاد، الصحة).

وبالنسبة لموضوع الأمن فقد ارتبط لدى الواقعيين ب العسكرية الدول للحفاظ على سيادتها انتلاقاً من مفهومين أساسيين (خطير، نعيمة، 2018، ص 247):

1- المصلحة الوطنية: فالأمن هو جوهر المصلحة الوطنية، حيث يؤكد هانز مورغانثاو Hans Morgenthau على أن المحافظة على الوجود المادي للدولة يعد الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، ويشكل بذلك أحد مظاهر الأمن، وبالتالي فالأمن هو بذاته مصلحة وطنية.

2- زيادة حجم القوة: مما ينتج عنه ارتباط الأمن الوطني بمفهوم الدفاع، باعتبار أن الشكل المهيمن على القوة هو القوة العسكرية. تعتبر الواقعية الجديدة أو البنوية من أبرز التيارات ضمن الواقعية التي تناولت موضوع الأمن، وتنطق من مسلمة أساسية في تفسيرها للأمن وهي فوضوية النظام الدولي، وفي هذه الفوضوية يكون الأمن هو الغاية الأساسية، وهو ما يؤكد عليه كينيث ولتز K. Waltz (في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأساسي، لكن فقط عندما يكون بقاء واستقرارية الدول مضموناً ستحت هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الربح والقوة) (جودة، حمزاوي، 2011، ص20)، وفي هذا النظام الدولي ستعنى الدول لتعظيم قدراتها العسكرية ما يسبب حالة من الشك بالنسبة للدول الأخرى التي ستتظر لهذا السلوك بأنه موجه ضد أنماها، ما سيؤدي لحلقة مفرغة سماها الواقعيون بالمعضلة الأمنية، ويعتبر جون هيرز John Herz أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية Dilemma security عام 1950 (ديبر، أمينة، 2014، ص15-16)، حيث يرى أن (المعضلة الأمنية مفهوم بنوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بداعي الاعتماد على الذات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، فكل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها دفاعية، ويفسر إجراءات الطرف الآخر على أنها خطراً) (حواوسة، جمال، 2018، ص307)، فتحقيق أمن الدولة (أ) يؤدي إلى حالة الأمان للدولة (ب)، وذلك نتيجة تسلح الأولى وانكشف الثانية أمنياً عليها، فتسعى الدولة (ب) لتحسين قدراتها ما يولد دوامة من الفعل ورد الفعل ويعمق الشعور بعدم الأمان ما يؤدي للصراع (جودة، حمزاوي، 2011، ص21)، والمعضلة الأمنية تتبع حدتها بشكل غير متساوي كما يلي: (كبابي، صليحة، 2012، ص229-248):

1. تختلف حدة المعضلة الأمنية بالنظر إلى الدرجة التي تميز بها بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وعلى العلاقة فيما بينها، وأنه يمكن استخدام الأسلحة بشكل هجومي ودفاعي في آن واحد، ويرى الداعون إلى ما يسمى بالدفاع غير الهجومي إلى أن المعضلة الأمنية يمكن تحويلها باتباع المخططات العسكرية الأقل إثارة لإجراءات مضادة لدى الدول الأخرى.

2. تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول، إذ ينبغي عدم النظر إلى القدرات في إطار من فراغ سياسي ولا تكون درجة الثقة والإحساس بالمصلحة المشتركة في النظام العالمي ثابتة أو ذات طابع واحد.

ولتخفيف من حدة المعضلة الأمنية يرى ستيفن والت و جاك سنایدر بأن الاستراتيجيات التعاونية قد تكون وسيلة ناجحة، حيث تقوم على تكوين علاقات دبلوماسية خاصة مع الدول الكبرى لتحقيق أمن باقي الدول، حيث تعود تلك العلاقات إلى تخفيف المعضلة الأمنية من خلال إدراك الدول لأخطار المنافسة والصراع (جودة، حمزاوي، 2011، ص21).

إلى جانب تيار الواقعية البنوية برزت أفكار تيار الواقعية الإستراتيجية، التي تؤكد على وجود إمكانيات كبيرة للخصوص لتحقيق أهدافهم الأمنية عبر السياسات التعاونية بدلاً من السياسات التناافية، وتقوم أفكار الواقعية الإستراتيجية على رفض النزعة التناافية لدى الواقعية البنوية رغم بقاء العون الذاتي كأحد أبرز سمات العلاقات الدولية، إلا أنه لا يعني بالضرورة التناقض المؤدي للحروب، كما أكدت على أن التعاون قد يؤدي للتخفيف من حدة المعضلة الأمنية الناجمة عن مخاطر السعي وراء المكاسب النسبية (حواوسة، جمال، 2018، ص308).

بعد ذلك برزت أفكار تيار الواقعية الهجومية، والتي يمثلها جون ميرشايمر الذي يعتقد (أن الدولة تركز على البحث عن القوة النسبية بدلاً من القوة المطلقة من أجل تحقيق منها وضمان بقائها القومي)، وهو ما يعني أنه على صناع القرار في حكومات الدول أن ينفذوا السياسات الأمنية التي تضعف أعدائهم المحتملين وتزيد قوتهم النسبية (مصالح، عامر، 2010، ص93)، والدول في فكر الواقعية الهجومية فواعل عقلانية لا تخرط في نزاعات إلا عندما تشعر بالتهديد، ولكنها ما تثبت أن تبني هذه السياسة وذلك لما تفرضه متطلبات البنية الدولية لتكون أكثر قوة من باقي الدول، ففوضى النظام الدولي تدفع للعمل على تعظيم قوتها النسبية

طالما أن ظهوراً مفاجئاً لقوة ما تعيد النظر في الواقع القائم يبقى احتمالاً وارداً، وتتمسك الواقعية الهجومية بأن الفوضى، توفر حواجز قوية للتوسيع، وكل الدول تكافح من أجل مضايقة قوتها بالدول الأخرى لأن الدول الأكثر قوة هي فقط التي بإمكانها ضمان بقائها وهي تنتهج سياسات توسيعية (بالة، صباح، 2010، ص93-94). <https://political-encyclopedia.org>

في مقابل نظرة أصحاب التيار الهجومي بربض من التموج الواقعى تيار مايسى بالواقعين الدفاعيين، أمثال كينث ولتر وروبرت جيرفر وجاك سنайдر الذين يعتقدون أنه مع التطور التكنولوجي الكبير الذي شهدته ميدان الأسلحة في العالم أصبحت الحرب مكلفة أكثر من مكاسبها، ومن ثم فإن استخدام القوة العسكرية في عصر الاعتماد المتبادل والعلمة هو سلوك غير عقلاني، ويمكن تحقيق الأمن عبر إنشاء بعض المؤسسات التي يمكن من خلالها تجنب الحروب (الأحلاف، معاهدات مراقبة السلاح)، وعلى الرغم من ذلك فإن الواقعية الدفاعية لا تتفى النظرة التشارمية للعلاقات الدولية، ولا تستبعد قيام الحروب على افتراض أن النزاع يكون أحياناً سلوكاً محتملاً عندما تتوفر شروطه، كوجود الدول التوسيعية، والسعى وراء المصلحة الوطنية، واحتلال توازن القوى (مصاح، عامر، 2010، ص93-94).

بناءً على ما سبق يمكن اعتبار أن الفكر الواقعى ظل ضمن الحدود الضيقية لمفهوم الأمن، فعلى الرغم من التحولات التي شهدتها النظام الدولي في الجانب الأمني، وخاصةً بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن الواقعين ظلوا متمسكين بفكرة فوضوية النظام الدولي الذي يعتبر منطقاً ومبرراً لسعى الدول لامتلاك القوة العسكرية والنجوز لضمان أنها ضد أي تهديد محتمل، وظللت القوة المؤشر الأكثر مركزية لتحقيق معضلة الأمن الذي يشكل واقع الشك أهم سماتها، ما يقود بالضرورة لدوامة من الفعل ورد الفعل، وعلى الرغم من ذلك فالواقعية من أكثر المدارس الفكرية في حقل السياسة الدولية قدرة على تفسير سلوك الدول وخاصةً في العالم النامي، فالبرغم من التطورات التي شهدتها النظام الدولي من تزايد الدور الذي تمارسه الأطراف الغير رسمية وتزايد وتيرة الاعتماد والتبادل الاقتصادي بين الدول، إلا أن العالم النامي مازال واقعياً، فالدول في العالم النامي مازالت هي الفاعل الرئيسي (إن لم يكن الوحيد) في أغلب مناطقه، وما زالت الصراعات تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول، إلى جانب التهديدات الوجودية للدول سواء من جانب بعض الجماعات المحلية الداعية للانفصال، أو من جانب قوى إقليمية عدائية، أو من جانب قوى دولية توسيعية تسعى لفرض هيمنتها على هذه الدول سعياً وراء التحكم في موقعها الجغرافية الحيوية أو السيطرة على مواردها، لذلك ستظل الواقعية هي القادرة على تفسير وتحليل السلوكيات والمخاطر والتهديدات التي تواجه الأمن في أغلب دول العالم.

ثانياً: المنظور الليبرالي للأمن.

النظريه الليبرالية في رؤيتها للعلاقات الدولية تتطرق من مجموعة من الافتراضات الأساسية أهمها (المصري، خالد موسى، 2018، ص17):

- 1- الدولة القومية Nation- State والقوى الفاعلة الأخرى Non كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية، تشكل جزءاً مهماً في العلاقات الدولية، وفي كل المجالات بدءاً من الحفاظ على البيئة وصولاً إلى الأمن الدولي.
- 2- الليبرالية ترفض الطرح الواقعى بعقلانية الدول في التصرف، وترى أن القرارات في الدول تأتي نتيجة تسوية صراعات بين مؤسسات ومرکز قوى عديدة كل منها يسعى لتحقيق مصالحه، فلا عقلانية في تصرف الدول طالما أن القرار جاء نتيجة مقاييس ومساومات بين مؤسسات عدة ومرکز القوى الفاعلة داخل الدولة.
- 3- الدولة عند الليبراليين تتصرف حسب مصلحتها الوطنية، ولكن هذه المصلحة متعددة الجوانب ولا يمكن تعريفها بالأمن القومي حسراً كما يفترض الواقعين، فهي تشمل إلى جانب الأمن القومي، البيئة، والإقتصاد، وحقوق الإنسان، والديمقراطية.
- 4- النظام الدولي عند الليبراليين يتسم بغياب السلطة المركزية، ولا يوجد سلطة عليا فوق سلطة الدولة، ولكن ذلك يؤدي للتعاون الدولي، وليس بالضرورة إلى الصراع حسب رؤية الواقعين.

5- الليبراليون ينظرون للعلاقات الدولية على أنها تفاعلات Win-Win أي أن جميع الأطراف ممكناً أن تربح ولكن بحسب متابينه، وليس لعبة صفرية Zero-Sum Game كما يرى الواقعيون أي ما يكسبه لاعب دولي بالضرورة يخسره اللاعب الآخر. مفهوم الأمن لدى أنصار التيار الليبرالي أقل تبسيطاً وأكثر تركيباً من مفهوم الواقعيين، فهو لا يقتصر على البعد العسكري، بل ينبع إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية، فالليبراليون ينظرون للأمن من خلال الأمن الجماعي، وهو وفق غولد ستين Gold Stein يتمثل في (تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر يهدد الأمن الدولي) (دير، أمينة. 2014. ص17)، فهي بذلك تشكل دعوة لجميع الفواعل الدولية من دول ومؤسسات ومنظمات وأفراد لمواجهة التهديدات الأمنية في العالم.

اعتمد الليبراليين على استراتيجيتين لإقامة قواعد الأمن الدولي (فاتح النور، رحمني، ص26):

- 1- دعم انتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي، التي تحول من أنظمة دكتاتورية إلى أنظمة ليبرالية اقتصادية، وهو ما يدفعها للتحول من نهج الصراع والحروب إلى التركيز على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والميل للتعاون مع الأنظمة الديمقراطية الأخرى عوض تطوير قدراتها العسكرية، الذي يرفع من حجم الخوف والتوتر مع الدول المجاورة.
- 2- ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول، فعملية الربط بين الدول عبر كثافة وحرية التبادل الاقتصادي، يجعل منها أكثر ازدهار اقتصادي ورفاهية اجتماعية، ومنه تصبح تحبذ العلاقات السلمية لحفظ على هذه المكاسب الثمينة.

وقد تضمنت الليبرالية اتجاهات فكرية تناولت مفهوم الأمن، وأبرز تلك الاتجاهات (الليبرالية البنوية والليبرالية المؤسساتية)، فالليبرالية البنوية استندت إلى فكرة السلام الديمقراطي التي ظهرت في الثمانينات، وتعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من سمول مالفين Melvin Small ودافيد سينغر David Singer في مقال نشر لهما سنة 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية (كبابي، صليحة، 2012، ص238) موضحين إن انتشار الديمقراطية في المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الأمان الدولي، فالاستقرار الأمني لا يبني على أرضية تتميز بالفقر والتهميش في ظل سلطة ديكاتورية، لذلك يعزى أصحاب هذه النظرية زوال أسباب الحروب والتسلح بالتوازي مع انتشار النماذج الديموقراطية في العالم (مصباح، عامر، 2010، ص95)، وهو ما يؤكد عليه فرانسيس فوكو فيما حين اعتبر أنه (لم يحدث أن حاربت ديموقراطية ديموقراطية أخرى) (Steven C Bankes; Daniel .Byman; Derek Eaton; Seth G Jones; Ian O Lesser, And others, 2001, p147.

أما الليبرالية المؤسساتية وجاءت للرد على الواقعية الجديدة التي ترعرعها "كينث والتر"، ويعتمد أصحاب هذا الطرح أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، وأن المؤسسات الدولية تلعب دوراً في المساعدة على تحقيق التعاون (كبابي، صليحة، 2012، ص238)، والليبرالية المؤسساتية تعتبر أن الخلل الأكبر الذي يؤدي إلى النزاعات بين الدول هو سياسات الخداع التي قد تتجأ إليها بعض الدول في علاقاتها مع غيرها برغم المصالح التي قد تجمعهم، وحالة مأزق السجين Prisoner Dilemma كما يرى جون ميرشايمير هي نقطة تحليل أساسية في أغلب أدبيات المؤسساتية الليبرالية، وحلها أمر أساسى لتحقيق التعاون الدولي، حيث ستسعى كل دولة وفق نقطة التحليل السابقة الذكر إلى الغش والخداع أو التعاون مع الدول الأخرى، وكل دولة ستسعى لتعظيم مكاسبها، الكل مهتم بالأخر طالما أنه اختار استراتيجية تؤثر في سعيه لمضاعفة المكاسب، لذلك سترى كل الأطراف أن الاستراتيجية الأكثـر فعالية بالنسبة لكل دولة هي اتباع سياسات مخداعة، مع توقع اتباع الدول الأخرى لاستراتيجية تعاونية، ومفتاح حل هذه المعضلة هو أن يقنع كل طرف الآخر بأن لديه مصلحة جماعية في صنع ما يبيـد أنه تضحيـات قصيرة المدى (مكـسب ذلك قد يـنـتج عن العـشـ النـاجـ) من أجل فـوـائد طـوـيلـة المـدى (مكافأـة كـبـيرـة من التعاون المتبادل طـوـيلـ الأـجلـ) (John J. Mearsheimer, 1994-1995, p5-49)، وهذا يعني إقناع الدول بقبول ثـانـي أـفـضـلـ نتيجةـ، وهو التعاون المتبادل الكـفـيلـ بـخـلـقـ القـوـاعـدـ المشـترـكةـ وأـنـظـمـةـ سـلـوكـ تـقـوـضـ فـوـضـوـيـةـ النـظـامـ الدـولـيـ وـتـولـدـ أـكـبـرـ قـدـرـ منـ الـأـمـنـ.

والإسهام الأبرز الذي قدمه الليبراليون في قضية الأمن اعتقدتهم بأن الإعتمادية ونشر قيم الليبرالية وتحرير التجارة ينشر الأمن والسلام في العالم، فكلما أضحت العالم رأسمالياً أصبح أكثر أمناً، وهو ما أكدته روبرت كوهيني وجوزيف ناي في كتابهما القوة والإعتمادية Power and Interdependence اللذين طورا نظرية الاعتماد المتبادل (المصري، خالد موسى، 2018، ص 110)، حيث يعتبران أن الأمن يتحقق نتيجة تعدد وترابط العلاقات الاقتصادية في العالم، انطلاقاً من أن قوة هذه الروابط -الاقتصادية- تجعل القوة أمر ثانوي طالما طمح الدول متمحور حول الرفاه الاقتصادي، وتساهم تلك الروابط في تخفيف التوتر بين الدول وتجعل العلاقات بينها أكثر سلمية، حيث ستتجه الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية ولن يكون لديها توجه لتدمير ما حققه من مكاسب (جودة، حمزاوي، 2011، ص 26).

الفارق بين الليبرالية الواقعية في موضوع الأمن هو أن الواقعية تعتبر القوة المحرك الأساسي للدول لتوفير الأمن، والذي يتمثل في إطار القوة المادية والمكانة الدولية، أما الليبرالية فتعتبر عوامل الحرية والديموقратية والقيم الإنسانية هي محرك الدول، وإن كان يعاب عليها إغفال ضرورة حيازة القوة العسكرية اللازمة لحماية قيم الحرية والكرامة التي تدافع عنها، فالليبرالية تعامل مع عالم مثالى تسعى فيه الدول لتحقيق الأمن والتعاون الاقتصادي والرخاء للجميع عن طريق تعزيز عمل المؤسسات وإطلاق حرية التجارة، وهو ما يمكن تحقيقه في العالم العربي، بينما الأوضاع في العالم النامي مغايرة، فالأوضاع التنموية متربدة، ويسود عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، إضافةً لتدخل القوى الدولية في شؤونها، دون إغفال حالة الاحتلال توازن القوى الإقليمي نتيجة التباين في توزيع القدرات بين تلك الدول، وبناءً عليه فالليبرالية قادرة على تحليل الطبيعة الأمنية في دول الغرب، ولكنها غير قادرة على ذلك مع دول العالم النامي.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

مع ظهور تهديدات أمنية جديدة اختلفت عن الطابع التقليدي الذي كان سائداً قبل نهاية الحرب الباردة، وتراجع سيطرة البعد العسكري على الدراسات الأمنية، والدور المتزايد للفاعل الدولية الجديدة كالمنظمات والأفراد والشركات متعددة الجنسية، برزت العديد من الاتجاهات التنظيرية في العلاقات الدولية تناولت قضية الأمن انطلاقاً من المحددات السابقة، وسيركز الباحث في هذا الإطار على اتجاهين أساسيين أسهما في إغناء الدراسات الأمنية الحديثة، ويتمثل هذان الاتجاهان في المنظور البنائي للأمن، ومنظور مدرسة كوبنهاجن لدراسات السلام.

أولاً: المنظور البنائي للأمن.

تنطلق النظرية البنائية في تحليلها وتفسيرها للنظام الدولي من أربعة افتراضات أساسية تتمثل بما يلي (المصري، خالد موسى، 2018، ص 178):

- ترفض البنائية مفاهيم النظريات الوضعية (المصلحة الوطنية، الأمن القومي) كما هي معطاة، وتهتم بالقوى الفاعلة غير الدولة كالمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية.
- بنية النظام الدولي عند البنائيين هي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم، والقواعد، والقوانين، وهذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.
- النظام الدولي عملية مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه.
- يرفض البنائيون الإفتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبكة قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته على التأثير في محيطه.

وتلخص أهم طروحات التصور البنائي للأمن في النقاط التالية:

- مفهوم الفوضى الدولية Anarchy: البنائية لا تقبل بفوضوية النظام الدولي بل تمشكلها وتحاول مناقشتها، فالدول هي التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيم والسلوك، فالفوضى الدولية والبحث في القوة هي من تكوين صاحب القرار وليس حقائق موضوعية،

فهي بذلك تكوين وبناء ذاتي (جودة، حمزاوي، 2011، ص45)، ويرجع ألكسندر وندت (Alixander Wendt) منطق الفوضى الدولية المسائد إلى طبيعة البنية السائدة والممارسات المرتبطة بها (الهويات والمصالح)، ويرى الدول هي التي تصنع الفوضى وتتحرك في إطارها لتصقل هوياتها ومنه مصالحها، ويرى بأن البنية التي تنتج سلوكياتنا تتكون من:

1. المعرف الجماعية المشتركة الناتجة عن التفاعل بين الفواعل الاجتماعية.
2. المصادر المادية المؤثرة في سلوك الفواعلين.
3. ممارسات هؤلاء الفواعلين.

أما مضمون القوة عند البنائيين يختلف على ما هو عليه بالنسبة ل الواقعين، فهي تحمل عوامل ثقافية واجتماعية إلى جانب العوامل المادية (فتح النور، رحمني، د.ت، ص32-33):

$$\bullet \text{ القوة} = \text{عوامل ثقافية} + \text{مادية}$$

$$\bullet \text{ خصائص القوة} : \text{غير مادية} - \text{غير ثابتة} - \text{غير متشابهة}$$

إذاً فالفوضى في النظام الدولي وما يراقبها من صراعات بين الدول بغية امتلاك القوة هي بالأساس مجرد فكرة، تكتسب قوتها وواقعيتها من اعتقاد الدول بوجودها، لذلك فالفوضى عند البنائيين هي ماتصنعته الدول، فسعى الدول لتعظيم قوتها في النظام الدولي بغياب سلطة مركبة تتظم وتؤطر هذه العملية سينتاج عنه بالضرورة فوضى دولية قد تقود لصراعات وحروب كارثية، والفوضى هنا ستكون نتاجاً لأنانية والمصالح الذاتية للدول التي ستدفع غيرها من الدول لانتهاج نفس السياسة لتحقيق التوازن (بوستي، توفيق، 2019، ص 4-5).

بهذا الطرح يكون البنائيون قد اقتربوا من الطرح الواقعي والليبرالي بفوضوية النظام الدولي، لكن يختلفون في معالجة هذه الفوضى انطلاقاً من لأنها ليست حقيقة حتمية بل هي نتيجة لسلوك وأنانية ومصالح الدول الفاعلة في النظام الدولي.

• مفهوم الهوية Identity كمحدد لسلوك الدول: حيث اعتبرت البنائية أن متغير الهوية جزء من الأمن، وهو عنصر أهمته كل النظريات رغم أهميته في تشكيل مصالح الفواعل وتحديد اتجاه سلوكاتهم إما عن طريق التعاون أو التناقض (كبابي، صليحة، 2012، ص241)، فالهوية تولد المصالح، والمصالح تتبع من بناء خالص لهوية الذات مقابل هوية الآخر، وقضايا الأمن والصراعات الدولية حسب البنائيين لايغذيها السعي لاكتساب القوة والطبيعة الفوضوية المطلقة للنظام الدولي كما افترضت الواقعية، بل أرجعها البنائيين إلى تفاعل الوحدات الأساسية مع بعضها البعض من خلال التوجه التمازعي للهوية الاجتماعية للأفراد والقادة، وهو ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، إضافةً لقضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري، وهي كلها مؤشرات تدل على وجود عدة فواعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة (بوستي، توفيق، 2019، ص 3).

• مدخل البناء الاجتماعي لتحليل الصراعات الدولية: حيث يتناول قضايا الهويات والصراعات والمصالح التي تحدد سلوكيات الدول في النظام الدولي، بالتركيز على دور الأفكار والقيم والثقافة في العلاقات الدولية، فالأمن في النهاية حسب أنصار التيار الليبرالي ليس واقعاً موضوعياً ولكنه بناء اجتماعي، فالنظام الدولي هو نتاج فكر وإحساس الإنسان بوجوده، فهو بناء فكري أو نظام للقيم والمعايير، وتغيير هذه الأفكار والبنى سيغير بالتأكيد شكل النظام الدولي، والبنائيين قاموا بتغيير الموضوع المرجعي أو وحدة التحليل من الدولة إلى المجتمع، ومن حماية أمن الدولة ضد التهديدات العسكرية تقليدياً، إلى حماية الأمن الاجتماعي والهوية الاجتماعية من التهديدات الذاتية وليس الموضوعية (فتح النور، رحمني، د.ت، ص34).

إلى جانب هذه الطروحات تناول البنائيين قضية المعضلة الأمنية، وحاول ألكسندر وندت تفسيرها عبر تناولها كبنية اجتماعية تتألف من مفاهيم ذاتية بين الأفراد، وتفرض على الدول سلوكيات معينة وتفرض عليها طريقة تحديد مصالحها من منطقات (العون الذاتي)، واقتصر بدلاً من المعضلة الأمنية مصطلح (الجامعة الأمنية) التي هي معرفة مشتركة تشق فيها الدول بعضها

البعض وتتجأ إلى الحلول السلمية(كبابي، صليحة، 2012، ص241)، وهو ما أكده أيضاً إيمانويل آدلر Emanuel Adler عبر دعوته لخلق جماعات أمنية لفرض احتواء النزاعات عن طريق فاعل دوليين أو غير دوليين، بواسطة تكوين نقافي للأمن الجماعي.

وأخيراً يعطي اللبنانيين أهمية قصوى لفعل اللغة Speechct الذي يساعد صناع القرار على جعل قضية ما أمنية، كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، فالعدو لا يُعرف بالقوة العسكرية بالقدر الذي يرتبط بالأفكار المسبقة والفهم لقوته، واستند اللبنانيين في فكرتهم هذه على مثال أن السلاح في يد الصديق لا يحمل نفس المعنى في يد العدو، على الرغم من أنه يحمل نفس الخطر(جودة، حمازي، 2011، ص46).

بناءً على ذلك فالبنائية قدمت أفكار واقعية لتقسيير قضايا الأمن والصراعات الدولية، وخاصة في دول العالم الثالث، انتلاقاً من أن تلك الدول مازالت تمر بمرحلة بناء الدولة وبناء الهوية الوطنية، وتعاني من أزمة هوية واندماج وتكامل وطني، ومرجع ذلك لممارسات دول الإستعمار التي استعمرت تلك الدول من فترة مابعد الحرب العالمية الأولى، ما يجعل من تلك المناطق في حالة توتر وصراع فيما بينها من جهة، وفي دائرة الإستهداف الدائم من قبل أطماع الدول الكبرى من جهة ثانية، وهو ما يعطي تقسيراً واضحاً لحالة الأمان في تلك المناطق.

ثانياً: الأمن في منظور مدرسة كوبنهاجن.

تعتبر مدرسة كوبنهاجن من أبرز المدارس التي ساهمت في توسيع مفهوم الأمن مستمدأً من أصولها التئطيرية في العلاقات الدولية من كتاب باري بوزان (الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية: people state and fear: The National security problem in international Relations الصادر عام 1991، وترتکز دراسات مدرسة كوبنهاجن على التجليات الإجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوماً ثابتاً، بل إنه بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول(بوستي، توفيق، 2019، ص1).

باري بوزان وسع مفهوم الأمن من خلال تحليله بصياغة تعددية، من خلال تقسيمه إلى عدة قطاعات، هذه القطاعات يمكن من خلالها تحديد مفهوم الأمن (كبابي، صليحة، 2012، ص236):

1. القطاع العسكري: ويرتبط بالقدرات الهجومية والدفاعية للدول وكذلك القدرات التصورية للقدرات العسكرية لدولة أخرى.

2. القطاع السياسي: ويتعلق بالهجوم ضد استقرار التنظيم داخل الدولة وهو موجه ضد الحكومة ضد مؤسسات وأيديولوجيات تعيّر عنها الدولة.

3. القطاع البيئي: ويتعلق بالحفاظ على البيئة والطبيعة كعنصر متغير أساسي للحياة والتهديد، قد تكون في شكل زلازل وبراكين وفيضانات أو تلوث للبيئة.

4. القطاع الاقتصادي: الحصول على الموارد الثروة بهدف المحافظة على الصحة كمؤشر للأمن.

5. القطاع الاجتماعي: ويرتبط بالأخطار ضد الهوية الوطنية أو الاجتماعية والقيمية.

ومن أبرز الطرóحات التي قدمتها مدرسة كوبنهاجن في مجال الأمن:

- **البعد الإقليمي للأمن:** لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز إسهامات باري بوزان الذي يعتبر إقليمية الأمن ظاهرة علانقية، كون الأمن عالنقي فلا يمكن إدراك الأمان القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لإعتماد الأمن المتبادل غير القابل للتجزئة (بوستي، توفيق، 2019، ص 9)، ولأن الأمن هنا يفهم وفقاً للعلاقة (صديق - عدو)، يجب التركيز على الأخطار المشتركة لمجموعة تلك الدول التي لا يمكن أن يقوم أمن إحداها بعيداً عن الأخرى مع وجود شعور موحد لتهديد بعينه(كبابي، صليحة، 2012، ص237).

وقد اعتمد كل من باري بوزان و أولي وايفر على مفهوم "مركب الأمن" لتحليل مسألة الأمن الإقليمي من خلال دراسة عام 1983 "الأقاليم والقوى: بنية الأمن الدولي" (Region and power structure of international security)، حيث قدمت الدراسة مفهوماً لمركب الأمن الإقليمي، فبالنسبة لهما يعتبر هذا المفهوم أداة جيدة لتصور الأمن الإقليمي في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، ويوضحان أن أول خاصية للإقليمية هي أنها ذات بناء اجتماعي، بحجة أن البناء الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك من قبل الفاعلين للتهديدات والمخاطر، وبالتالي يصبح التسيق الإقليمي هوية مشتركة (جودة، حمزاوي، 2020، ص 8-25)، كما يعتبران أن مركب الأمن يمنح مساهمتين هامتين من حيث (رابح، زاوي، 2018، ص 65-86):

1. يركز على أهمية تحليل النظام الإقليمي بالمقابل مع الأنظمة الأخرى (الوطنية والدولية).
2. الأمن الإقليمي يمنح خصائص مركبة ضرورية لتحديد مفهومه الذاتي، وأسباب الأمن عامةً وتميزها الطبيعة النسقية لنظام الأمن الدولي.

و عليه يكون المركب الأمني الإقليمي مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها الرئيسية للأمن متربطة إلى درجة أن مشاكل أنها الوطني لا يمكن أن تحل عقلانياً أو تحل بطريقة منفصلة (جودة، حمزاوي، 2020، ص 15).

• **البعد المجتمعي للأمن:** يعتبر الأمن المجتمعي واحداً من بين أهم عناصر الدراسات الأمنية المعاصرة، فقد تجاوز الرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع تابع لأمن الدولة إلى اعتباره كياناً مستقلاً بذاته موضوعاً مرجعياً للأمن، ويتجه الإهتمام بهوية المجتمع أكثر من التركيز على بنائه (بوستي، توفيق، 2019، ص 16)، والأمن في هذا المنحى يعتبر بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة بشكل ديناميكي، فالأمن الاجتماعي هو البعد الجديد المبني اجتماعياً، ويعني جسر الهوة بين أمن الدولة وأمن الأفراد (جودة، حمزاوي، 2011، ص 59)، ويعتبر باري بوزان أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية، وقد طور أنصار مدرسة كوبنهاغن هذا المفهوم واعتمدوه مرجعية جديدة للأمن، وذلك لأن العديد من التهديدات الجديدة في النظام الدولي الحالي تهدد أمن المجتمع أكثر مما تهدد أمن الدولة، فالمجتمعات أصبحت مهددة في هوياتها في ظل انتشار الظواهر العابرة للحدود، كالاستيراد الواسع للبضائع الثقافية وزيادة تدفقات الهجرة (فاتح النور، رحمني، د.ت، ص 33)، وهذا يجب على الدراسات الأمنية أن توافق بين أمن الدولة القائم على السيادة والأمن المجتمعي القائم على الهوية، فتصبح مسؤولية الأمن المجتمعي جماعية، لا تقتصر على سياسة دولة أو حكومة، ولا على مؤسسات مدنية بل مسؤولية أفراد وجماعات، ولا يمكن لأحد أن يهمل الإختلالات التي تقوض أساس الأمن المجتمعي وإلا سنكون أمام مأزق أمني مجتمعي لأنه إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي فإن نتائجه قد تكون خطيرة على الدولة ككل (بوستي، توفيق، 2019، ص 17).

• **نظريّة الأمانة:** يقصد بالأمنة "المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة، أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديداً فعلياً لوحدة مرجعية معينة"، وعليه تصبح قضية أمنية متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني، وعلى أنها تشكل تهديداً يتطلب إجراءات مستعجلة، وتعتبر الأمانة من أهم الإسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاغن، حيث تعتبر أن الأمان لا يتم التعامل معه كشرط موضوعي، ولكن بوصفه نتيجة عملية اجتماعية (دير، أمينة، 2014، ص 18-19)، وحسب بوزان فالدولة لم تعد الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي، ورغم هذا فإنه أبدى رفضه إلى جانب أول ويفر إقصاء الدولة من التحليل بل توسيعها إلى أمن المجتمع والأفراد، كما حاول إبراز دور خطاب "الأمنة" وتوظيفه لفهم الانعكاسات المؤسساتية لأي تحول في السياسات العامة الوطنية لصالح إضفاء الطابع الأمني على قضايا معينة، بينما تعلق العمل بآليات ديمقراطية راسخة كالرقابة والمساءلة، ما ينتج عنه ظهور "المعضلة الأمنية المجتمعية"، وبذلك فإن الأمانة التي تم تسويقها كآلية لحماية المجتمع سيكون لها آثار عكسية في حالة المبالغة في استثمار خطاب الأمانة في غير محله (جودة، حمزاوي، 2011، ص 47)، وبناءً على ذلك يقترح أنصار مدرسة كوبنهاغن عملية نزع الطابع الأمني عن القضايا، ويعرفها "بوزان" و"وايفر" بأنها عملية يقوم خلالها المجتمع السياسي بالتراجع عن اعتبار شيء ما تهديداً وجودياً يتعرض لموضوع مرجعي ما، مما يعني توقف المطالبة باتخاذ تدابير

إستثنائية للتعامل مع هذا التهديد، وبالتالي يعتبر "وايفر" نزع الأمانة مفهوماً إيجابياً ينبغي على صناع السياسة تبنيه (قاسي، فوزية، 2019، ص ص 1498-1515).

وأخيراً يمكن القول أن مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية قد قدمت تصوراً مختلفاً وحديثاً للأمن، من خلال تقديمها مفهوماً واسعاً للأمن، ليشمل قطاعات جديدة ومتعددة إلى جانب القطاع العسكري، هذا إلى جانب توسيع المفهوم من ناحية شمولية مستويات التحليل، من خلال تناول أصحاب هذه النظرية للأمن المجتمعي والإقليمي الذي تجاهله باقي التيارات، وهو ما يمكن الإستناد عليه لتحليل الأمن الدولي.

الخاتمة:

إن مفهوم الأمن أخذ عدة مسارات، انطلاقاً من الدراسات التقليدية التي استندت على المنظور الواقعي في محاولة لتقسيم الظاهرة الأمنية، حيث هيمنت منظومة مفاهيمية ترتكز على الاعتبارات الخاصة بالأمن لوظني، ومحورية الدولة في التحليل إلى جانب أولوية القوة العسكرية، وبرزت المدرسة الليبرالية التي ركزت على الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الدولية في تحقيق التعاون، إلى جانب التركيز على قضايا الرفاهية الاقتصادية وسائل الديمقراطية في تعريف الأمن، لكن مع نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحولات استهدفت النظام الدولي، وبرز مجموعة من الديناميات الجديدة والفاعلة على الساحة الدولية، جاءت أفكار النظرية البنائية التي ركزت على أهمية البناء الاجتماعي والهوية والمعايير في تعريف الأمن، وبذلك يكون الأمن ليس موضوع ثابت بقدر ما هي موضوع مبني اجتماعياً، وساندتها بذلك مدرسة كوبنهاجن التي انطلقت من مفاهيم الهوية والأمن المجتمعي والإقليمي في تقسيم الأمن، إلى جانب مفهوم الأمانة الذي يعتبر الأمن ممارسة خطابية، وعليه يمكن القول أن حقيقة مفهوم الأمن ليس قضية أكاديمية منعزلة، بقدر ما هو مسألة سياسية مرتبطة بالمصالح والخطاب السياسي للدول، وأن التوسيع في مفهوم الأمن لا يمكن أن يكون عملاً أكاديمياً بقدر ما هو خطوة سياسية لتحقيق أهداف الدول ومتطلبات مصالحها.

أما بالنسبة لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد بدا واضحاً بتأثر النظريات الوضعية في العلاقات الدولية بالتغييرات الحاصلة في النظام الدولي، حيث أعادت تعريف الأمن الدولي، وربطه بضمان سلامة واستقرار الفواعل الدولية من غير الدولة من جميع مصادر التهديد المتعددة، الدولي والتي بذلت في الأطروحات الجديدة لرسم خريطة التعاون الدولي من خلال الاستناد إلى سياسة التحالفات الدولية ضد الإرهاب التي وجدت فيها الواقعية الجديدة الوسيلة الأفضل لاستقرار النظام الدولي، أو من خلال سياسة الاعتمادية المتبادلة التي تبنتها الليبرالية الجديدة، فضلاً عن التوافق على مسألة حماية حقوق الإنسان والأمن المجتمعي والسلم الأهلي للغفات الاجتماعية التي تراها البنائية

ولذلك توصي الدراسة بعدم التركيز على دراسة النظريات المستندة إلى القوة والمصالح التي ترتكز على الأبعاد المادية للأمن بأشكاله المعروفة، بل الانطلاق باتجاه التركيز على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية في التحليل السياسي لظاهرة الأمن الدولي.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

قائمة المراجع:

الكتب:

- المصري، خالد موسى. (2018). نظرية العلاقات الدولية. ط1. دمشق:الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير.
 - بيليس، جون و سميث، ستيف. (2004). عولمة السياسة العالمية . ط1. ترجمة مركز الخليج للأبحاث: دبي مركز الخليج للأبحاث.
 - عباس، علي. (2017). الأمن القومي مقاربات نظرية. ط1. بيروت: دار الروافد الثقافية.
 - مصباح، عامر. (2010). نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. ط1. دار الكتاب الحديث: القاهرة.
- المجلات العلمية للأبحاث.**
- الطاوسي، علي محمد علي. (حزيران 2017). رصد مفاهيمي لمتغيرات الأمن بعد الحرب الباردة وتداعياتها على رهانات العرب الاستراتيجية. مجلة الجامعة الأسميرية. المجلد 558.
 - العموش،أحمد فلاح ، و الأميري، خالد علي محمد. (حزيران 2020). الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات. مجلة الآداب. العدد /133/. ص ص 529- 548.
 - كبابي، صليحة. (كانون الأول 2012). الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث. مجلة العلوم الإنسانية. العدد /38/. ص ص 229-248.
 - جودة، حمزاوي. (آذار 2020). من الأمن القومي إلى الأمن الإنساني. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية. المجلد /2/، العدد /6/. ص ص 25-8.
 - حواسة، جمال. (31/12/2018). الاتجاهات الكلاسيكية في تفسير مفهوم الأمن الدولي - عرض وقيم -. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد /16/. ص ص 300- 321.
 - خطير، نعيمة. (2018/1/1). الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية...إشكالية التعريف. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات. المجلد (1)، العدد (2). ص ص 242-251.
 - رایح، زاوي. (2018). التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة في مرتزقات مدرسة كوبنهاجن. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. المجلد /5/، العدد /1/. ص ص 65-86.
 - قاسي، فوزية. (نيسان 2019). أثر خطاب الأمانة على تطور الدراسات الأمنية إسهامات مدرسة كوبنهاجن. مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد /10/، العدد /1/. ص ص 1498-1515.
 - محسن، عامر، و العامري، سلمان. (2009). مفاهيم الامن: مقارنة بين الامن القومي والامن الإقليمي والامن الجماعي. مجلة السياسية والدولية. العدد /11/. ص ص 153-164.
- الرسائل العلمية:**
- جودة، حمزاوي. (2010-2011). التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط. رسالة ماجستير، جامعة الحاح لحضر، باتنة.
 - دير، أمينة. (2013-2014). أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكر.
- الدراسات والأبحاث**
- بوستي، توفيق. (2019/3/22). مدرسة كوبنهاجن نحو توسيع وتعزيز مفهوم الأمن. المعهد المصري للدراسات. ص 9-10.
 - بوستي، توفيق. (12 آذار ، 2019). الأمن ومنظورات مابعد الوضعية. المعهد المصري للدراسات.
 - عبد الحفيظ، علاء. (2020/3/11). الأمن القومي المفهوم والأبعاد. المعهد المصري للدراسات. ص 5

4. فاتح النور، رحمني. (د. ت). مطبوعة الدعم البيداغوجي في مقياس الاستراتيجية والأمن الدولي. أملية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية. جامعة محمد بوضياف ،المسلة. ص 19 .

موقع الانترنت

1. الموسوعة السياسية. (د. ت). الأمن القومي – National Security . استرجعت بتاريخ 2/2/2021 من موقع الموسوعة السياسية <https://political-encyclopedia.org>

2. بالة، صباح. (د. ت). النظرية الواقعية في تفسير الدراسات الأمنية. استرجعت بتاريخ 1/3/2021 من <https://political-encyclopedia.org>

3. بنافي، ريناس. (2016 /12/25). المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية. استرجعت بتاريخ 2/2/2021 من <https://democraticac.de/?author=2> المراجع الأجنبية :

1. BALDWIN, DAVID A. (January 1997). The concept of security. Review of International Studies. Volume 23 , Issue 1. pp. 5-26
2. Batistella, Dario. (2003). "Karl Deutsch's Contribution to the Theory of International Relations". International Review of Comparative Politics. (vol.10). p p567-585.
3. John J. Mearsheimer. (Winter, 1994-1995). The False Promise of International Institutions. International Security. Vol. 19, No. 3, pp. 5-49
4. Steven C Bankes; Daniel Byman; Derek Eaton; Seth G Jones; Ian O Lesser, And others. (2001). The emergence of peer competitors : a framework for analysis. Santa Monica, CA : RAND p147.